الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي

Arab States Civil Society Organizations and Feminists Network

العنف الرقمي كتحدٍّ إلكتروني أمام مشاركة النساء السياسية

دراسة حالة من الأردن واليمن

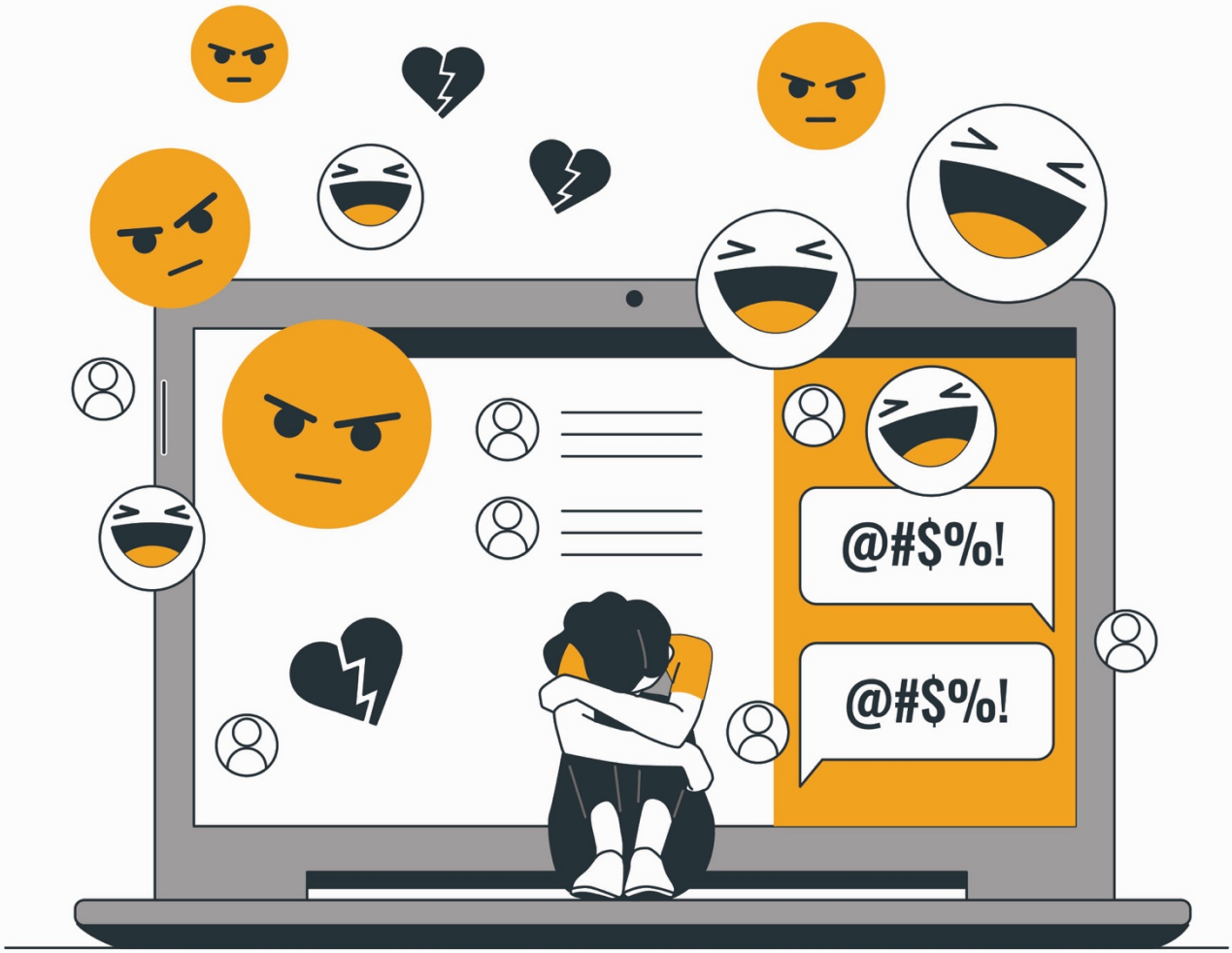

/ArabFeministNet

ورقة بحثية بعنوان

العنف الرقمي كتحدٍّ إلكتروني أمام مشاركة النساء السياسية: دراسة حالة من الأردن واليمن

الباحثتان

زهور غرايبة – الأردن

علا السقاف– اليمن

المجموعة الشابة في الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي

الفهرس

الملخص التنفيذي.....ب
المقدمة 1
المشكلة البحثية 2
تساؤلات البحث 3
أهداف البحث..... 3
أهمية البحث..... 4
منهجية البحث 4
الدراسات السابقة..... 5
أولاً: مظاهر العنف الرقمي ضد النساء في السياسة..... 6
ثانيًا: التحديات الناتجة عن العنف الرقمي للنساء في السياسة 9
ثالثًا: دور السياسات والتشريعات في التصدي للعنف الرقمي.....10
الخاتمة وأبرز النتائج.....12
التوصيات 13
الملاحق 15

الملخص التنفيذي

تناولت هذه الورقة موضوع العنف الرقمي ضد النساء في المجال السياسي، مع التركيز على تأثير هذه الظاهرة على مشاركتهنّ في الحياة السياسية في كل من الأردن واليمن، وتأتي أهمية هذه الورقة في ظل تزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابية والأنشطة السياسية، حيث أصبح العنف الرقمي ضد النساء يمثل تحديًا كبيرًا يؤثر سلبًا على حقوقهنّ الرقمية ومشاركتهنّ في صنع القرار.

تواجه النساء في اليمن والأردن تحديات كبيرة في مجال العنف الرقمي، وبالرغم من اختلاف السياقات تتعرض العديد منهنّ لأشكال متعددة من العنف مثل التحرش، والابتزاز، والتشهير، وانتهاك الخصوصية، خاصة في ظل غياب الاستقرار السياسي والمجتمعي في اليمن، كما أن غياب التشريعات المخصصة لحماية النساء من العنف الرقمي، بالإضافة إلى ضعف تنفيذ القوانين الحالية، يزيد من صعوبة التصدي لهذه الظاهرة. وفي السياق الأردني، تظهر نتائج مشابهة مع زيادة في العنف الرقمي ضد النساء في المجال السياسي، ما يعيق مشاركتهنّ ويؤثر على سلوك الناخبين.

تعكس النتائج الرئيسية لهذه الورقة ضرورة تحديث القوانين لمواكبة التطورات الرقمية، وتطوير آليات قانونية تضمن حماية النساء من العنف الرقمي، بالإضافة إلى تعزيز الوعي المجتمعي حول حقوق النساء الرقمية وسبل حماية أنفسهنّ، كما تبرز الحاجة إلى دعم منظمات المجتمع المدني في توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتضررات من العنف الرقمي، وكذلك تعزيز التعاون بين السلطات الحكومية والمجتمع المدني لمواجهة هذه الظاهرة بشكل فعّال.

في الختام، توصي الورقة بتطوير سياسات وتشريعات وقائية لحماية النساء من العنف الرقمي في السياسة، وتوفير منصات آمنة للإبلاغ عن الحوادث الرقمية، مع دعم برامج تدريبية لتعليم النساء كيفية حماية أنفسهنّ في الفضاء الرقمي، كما تُؤكد على أهمية المراقبة المستمرة لتطبيق القوانين وتطوير استراتيجيات دعم للنساء في المجال السياسي، بما يضمن تمكينهنّ من المشاركة الفاعلة دون خوف من الهجمات الرقمية.

المقدمة

تتعرض النساء في مختلف الدول العربية والعالم للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ويشير مصطلح "العنف ضد المرأة" حسب المادة 1 من إعلان القضاء على العنف ضد المرأة إلى أنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"[1].

وتتعرض النساء للعنف في مختلف الفضاءات، سواء كانت تلك الفضاءات عامة أم خاصة أم كليهما، ويكون العنف واقعيًا على أرض الواقع وعنفًا إلكترونيًا، حيث إن ممارسات العنف تجاه النساء لا تمارس فقط على أرض الواقع، بل تمتد لتشمل الواقع الافتراضي، مثل مواقع الإنترنت المختلفة، ومواقع السوشيال ميديا بمختلف أشكالها والمنصات الرقمية جميعها؛ ويعرف صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA العنف الإلكتروني بأنه "أعمال عنف يتم ارتكابها أو التحريض عليها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن يشمل ذلك الهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني[2]."

إن الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا والاتصالات وبشكل مستمر يسهل استخدامها للإساءة إلى النساء من قبل الشخص الذي يستخدمها ويرتكب السلوك ذا الأبعاد العنيفة، ويمكن أن تشعر النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف عبر الإنترنت بالخوف والذعر والقلق والاكتئاب، ما يؤثر سلبًا على علاقاتهن ودراساتهن وعملهن وحياتهن الاجتماعية، وقد يتسبب في انسحابهن تمامًا من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي[3].

وباتت مواقع التواصل الاجتماعي تسيطر على أوقات الناس بمختلف أعمارهم ومواقعهم الجغرافية، وتعد سلاحًا ذا حدين، من خلال استخدامها بشكل صحيح والاستفادة منها، والوجه الآخر استخدامها بشكل خاطئ لممارسة العنف الإلكتروني ضد النساء، حيث إن حياتنا أصبحت تدار من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومستخدميها، ويطلق على هذا المصطلح أيضًا بحسب الإسكوا "العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء والفتيات"، وهو ما يشير إلى العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والذي يرتكب عبر الاتصالات الإلكترونية والإنترنت[4].

---

[1] المادة 1 من الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة.

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNFPA: https://egypt.unfpa.org/ar/news/%D8%AE%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA

[3] المرجع السابق.

[4] الإسكوا، هيئة الأمم المتحدة: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA

ويتبلور العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في أشكالٍ عدّة، بما في ذلك الابتزاز الجنسي، والإساءة القائمة على الصور، والتشهير، والتنمر السيبراني، والتحرش الجنسي عبر شبكة الإنترنت، والمطاردة السيبرانية، والإغواء عبر شبكة الإنترنت لغرض الاعتداء الجنسي، والاختراق، وخطاب الكراهية، وانتحال الشخصية عبر شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا لتحديد موقع الناجين من الاعتداء من أجل ممارسة مزيد من العنف، من بين العديد من الأشياء الأخرى، وينطوي هذا النمط من العنف على عواقب كبيرة صحية ومتعلقة بالسلامة وأخرى سياسية واقتصادية على النساء والفتيات وعلى أسرهن ومجتمعاتهن وعلى المجتمع بأسره. وفي حين تمارس النساء والفتيات الرقابة الذاتية للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسّره التكنولوجيا، تُكمَّم أفواههن وتتعرض الديمقراطيات للمعاناة[5].

يعدّ العنف الرقمي من أبرز العوائق التي تواجه النساء في المجال السياسي، حيث يؤدي إلى تقييد حريتهنّ في التعبير عن آرائهنّ، ويؤثر على قدرتهنّ على الانخراط في النقاشات السياسية عبر الإنترنت، كما أن هذه الممارسات تخلق بيئة عدائية تدفع العديد من النساء إلى الانسحاب من الساحات السياسية الرقمية خوفًا من التهديد أو التشهير.

لا تزال القوانين التي تحمي النساء من العنف الرقمي ضعيفة أو غائبة في العديد من الدول العربية، هذا الفراغ التشريعي يساهم في استمرار الظاهرة، حيث لا يخشى مرتكبو العنف من المساءلة القانونية، ما يجعل النساء أكثر عرضة لهذه الممارسات.

تواجه النساء في الأردن واليمن تحديات مضاعفة في الفضاء الرقمي نتيجة الظروف الاجتماعية والسياسية، وارتفاع معدلات استخدام التكنولوجيا، وفي اليمن، زادت الحرب من هشاشة الأوضاع الرقمية، بينما في الأردن تظهر حالات التحرش والتشهير بشكل لافت، ما يجعل مناقشة هذا الموضوع ضرورة ملحة بسبب الثقافة المجتمعية التي ما زالت ترى أن الأدوار السياسية منوطة فقط بالذكور.

وتهدف هذهِ الورقة إلى تحليل تأثير العنف الرقمي على مشاركة النساء السياسية في الأردن واليمن، واستكشاف أنواعه المختلفة وتحليل النماذج الأكثر شيوعًا.

المشكلة البحثية

تنطلق الورقة البحثية من تساؤل رئيسي هام وهو "كيف يؤثر العنف الرقمي على مشاركة النساء في المجال السياسي في الأردن واليمن، وما هي التحديات التي تواجهها النساء بسبب هذه الظاهرة؟ حيث تعاني النساء في الدول العربية من انتشار العنف الرقمي الإلكتروني في المجال السياسي، ولا يقتصر هذا العنف على أرض الواقع، بل يمتد ليشمل أي نوع من المشاركة السياسية، سواء كانت الترشح للانتخابات، أم إجراء الدعاية الانتخابية على مواقع التواصل الاجتماعي، وفي كثير من الأحيان عندما تكون المرأة في مواقع صنع قرار وتنشر أو تدلي بتصريح معين، ويتم تناقله على مواقع الإنترنت؛ تتعرض إلى أشكال مختلفة من العنف الإلكتروني، مثل "التنمر، والتشهير" والإساءة المقصودة لها وغيرها من أنواع العنف الإلكتروني.

[5] صندوق الأمم المتحدة للسكان، العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا: تهديد متزايد: https://www.unfpa.org/ar/TFGBV

وهذا النوع من العنف لا يقتصر على إعاقة مشاركتهن السياسية فحسب، بل يؤثر أيضًا على صحة النساء النفسية والاجتماعية، ويثنيهن عن الترشح أو المشاركة الفعّالة في الحملات السياسية والانتخابية، وتختلف الأسباب لتعرض النساء لمثل هذه الأنواع من العنف، منها عدم وجود قوانين وتشريعات كافية في الدول العربية للحد من العنف الإلكتروني ومنعه، وفي كثير من الأحيان تلعب الثقافة المجتمعية دورًا كبيرًا في ممارسة العنف الإلكتروني الرقمي على النساء الناشطات في الحياة السياسية.

لا يقتصر تأثير العنف الرقمي على تعطيل مشاركة النساء السياسية فقط، بل يمتد ليؤثر على صورتهنّ العامة كقيادات سياسية ومشاركات فاعلات في المجتمع، إذ تؤدي حملات التشهير والتنمر التي تستهدف النساء إلى تشويه سمعتهن وإضعاف الثقة بقدراتهنّ القيادية، ما يحدّ من دعم المجتمع لهن ويثنيهنّ عن الاستمرار في الحياة السياسية.

وفي بعض الدول العربية، لا يزال هناك تصوّر تقليدي بأن السياسة ليست مكانًا مناسبًا للنساء، ما يجعل تعرضهن للعنف الرقمي يتفاقم ويؤثر على صورتهنّ العامة في المجتمع، حيث تعتقد الثقافة والنظام الأبوي السائد أن النساء لسنَ مختصات بالمشاركة في الحياة السياسية، وتقتصر أدوارهنّ في المشاركة بالحياة العامة على الوظائف والمهن التقليدية.

غالبًا ما تجد النساء اللاتي يتعرضن للعنف الرقمي أنفسهن وحيدات في مواجهة هذا النوع من الاعتداءات، ويعود ذلك إلى غياب الدعم النفسي والاجتماعي من الجهات المعنية، وضعف البرامج والمبادرات التي تقدم المساندة الفورية للنساء المستهدفات، ما يؤدي إلى تفاقم المشكلات النفسية والاجتماعية لديهنّ.

إن معالجة العنف الرقمي لا تقتصر على توفير تشريعات وقوانين، بل تتطلب أيضًا رفع مستوى الوعي المجتمعي حول تأثير هذا العنف، وتشجيع استخدام الإنترنت بشكل آمن ومسؤول، كما أن تسليط الضوء على قصص النساء الناجحات اللاتي تغلبن على هذه التحديات قد يسهم في تغيير المفاهيم السلبية وتشجيع النساء الأخريات على المشاركة السياسية.

تساؤلات البحث

ينبثق من التساؤل الرئيسي لهذا البحث **"كيف يؤثر العنف الرقمي على مشاركة النساء في المجال السياسي في الدول العربية؟"** مجموعة من التساؤلات البحثية الفرعية على النحو التالي:

1. ما هي مظاهر وأشكال العنف الرقمي التي تواجهها النساء في المجال السياسي والنماذج الأكثر شيوعًا في الدول العربية؟
2. كيف يؤثر العنف الرقمي على رغبة النساء في المشاركة السياسية أو الترشح للانتخابات في الدول العربية؟
3. ما هي العوامل التي تساهم في تصاعد العنف الرقمي ضد النساء في السياسة في الدول العربية؟
4. ما هي الإجراءات الممكنة للحد أو التقليل من ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء في الحياة السياسية؟

أهداف البحث

ينطلق البحث من خلال هدف رئيسي وهو تحليل تأثير العنف الرقمي على مشاركة النساء السياسية في الدول العربية واستكشاف أنواعه المختلفة وتحليل النماذج الأكثر شيوعًا، ومن الهدف الرئيسي تتفرع 3 أهداف فرعية على النحو التالي:

1. تحديد أشكال العنف الرقمي التي تتعرض لها النساء في المجال السياسي في الدول العربية.
2. تحليل تأثير العنف الرقمي على رغبة النساء في المشاركة السياسية والانتخابات.
3. استكشاف العوامل الثقافية والسياسية التي تساهم في تصاعد العنف الرقمي ضد النساء في السياسة.
4. التعرف إلى الإجراءات الممكنة للحد من ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء في الحياة السياسية.

أهمية البحث

تنطلق الأهمية البحثية لهذه الدراسة في كونها تعمل على تحديد أشكال العنف الرقمي التي تتعرض لها النساء في المجال السياسي في الدول العربية، حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تجرى في هذا الحقل وخاصة المشاركة السياسية، إذ إن أكثر وغالبية الدراسات تستهدف العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تتعرض له النساء دون تحديد نوعه، وبشكل خاص تكون دراسات كمية، نوعية، إما مستخدمة أدوات كمية مثل الاستبانات، أو نوعية مثل مقابلات ومجموعات تركيز.

وفي هذه الدراسات سيتم الاعتماد على مراجعة الدراسات السابقة لتحديد العنف الرقمي في مجال المشاركة السياسية في الدول العربية المختارة.

وللدراسة أهمية بحثية علمية وأكاديمية، حيث تساهم في سد النقص الموجود في دراسات تحديد أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي ضد النساء، وبشكل خاص المشاركة السياسية في الدول العربية.

وتساهم الدراسة في توفير بيانات ومعطيات تسهم في تطوير التشريعات والقوانين الرامية إلى مكافحة العنف الرقمي ضد النساء، ما يعزز الحماية القانونية للنساء الناشطات في المجال السياسي.

تبرز أهمية البحث أيضًا في كونه يقدم دراسة مقارنة لحالتي الأردن واليمن، ما يتيح فرصة لفهم تأثير السياقات الثقافية والسياسية المختلفة على ظاهرة العنف الرقمي.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث بشكل أساسي على مراجعة الأدبيات السابقة لدراسة العنف الرقمي ضد النساء في المجال السياسي، مع التركيز على الدول العربية، وسيتم استخدام المنهج الوصفي الذي يسعى إلى تقديم وصف دقيق للظاهرة التي يتناولها البحث، وذلك من خلال تحليل الأدبيات المتاحة حول أشكال العنف الرقمي، وتأثيره على المشاركة السياسية للنساء، والعوامل الثقافية والاجتماعية التي تساهم في هذه الظاهرة، وبالإضافة إلى المنهج الوصفي، سيستخدم البحث المنهج المقارن الذي يتيح مقارنة الوضع في عدة دول عربية لفهم الفروق في كيفية تعامل هذه الدول مع العنف الرقمي ضد النساء في السياسة.

كما تعتمد مراجعة الأدبيات السابقة في هذا البحث على مجموعة من المصادر الثانوية، مثل الدراسات الأكاديمية من مجلات متخصصة، وتقارير المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية، إضافة إلى البيانات والإحصائيات المستخلصة من الدراسات الميدانية السابقة حول العنف الرقمي ضد النساء في المجال السياسي.

إن منهج البحث يتضمن مقارنة الوضع في دول عربية مختارة من حيث تأثير العنف الرقمي على مشاركة النساء في السياسة، مع دراسة الفرص القانونية والسياسية لحماية النساء، وسيتم استخلاص النتائج من التقييم المقارن لهذه الظاهرة في الدول المختلفة وتقديم توصيات لتحسين حماية النساء في الفضاء الرقمي، وتقديم التوصيات المناسبة اعتمادًا على النتائج التي سيتم التوصل لها.

الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي بحثت في موضوع العنف الرقمي ضد النساء في مختلف الدول العربية، ولكن نادرًا ما يتم العثور على دراسات متخصصة في العنف الرقمي الذي يواجه النساء على صعيد المشاركة السياسية، حيث إن الدراسات تقوم برصد وتحليل العنف الرقمي بشكل عام.

وتشير دراسة[6] (الدرهوبي، 2024) بعنوان "العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي" إلى تناول أشكال العنف الرقمي الذي تتعرض له المرأة، وتحليل الأسباب المؤدية لذلك، وبالإضافة إلى استكشاف الآثار النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية لهذه الجرائم، وتأثيراتها على المجتمع، تناول البحث تطور التواصل الرقمي في العصر الحالي، حيث أصبح جزءًا أساسيًا في حياة الأفراد والجماعات، إلا أن هذا العصر الرقمي شهد أيضًا تزايدًا في خطاب الكراهية والعنف اللفظي، مثل السب والشتم ونشر صور وفيديوهات تم تعديلها بهدف إيذاء الضحايا، ويشير البحث إلى أن العنف الرقمي هو امتداد للعنف الاجتماعي والواقعي، حيث إن الفضاء الرقمي ليس معزولًا عن الواقع، وفي كثير من الحالات، تتصاعد الخلافات عبر الإنترنت إلى مستوى شخصي، وتزداد صعوبة التفاهم والتصالح.

[6] الدرهوبي، حورية خليفة محمد. (2024)، "العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي"، مجلد 1، عدد 40، السنة 24، مجلة كلية الآداب - جامعة طرابلس.

بينما أشارت دراسة[7] (الزهرة، 2023) بعنوان "العنف ضد المرأة: العنف الرقمي ضد المرأة أنموذجًا" إلى أن الانفتاح التكنولوجي والتوسع في البيئة الرقمية أدى إلى ظهور ظواهر سلبية في السنوات الأخيرة لا تتماشى ومنظومة القيم المجتمعية، من بينها العنف الرقمي ضد المرأة الذي انتقل من الفضاء الواقعي إلى الفضاء الإلكتروني، وانتشر على نطاق واسع، وعرف أشكالًا مختلفة، منها الابتزاز، والتحرش الجنسي، والتهديدات وغيرها من أنواع العنف، وتناقش دراسة[8] (نوال وسار، 2021) بعنوان "العنف الرقمي ضد المرأة.. امتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، أن العصر الذي توسعت فيهِ البيئة الرقمية وتزايد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ومختلف التطبيقات الإلكترونية بين مختلف الفئات العمرية من كلا الجنسين، برزت فيهِ العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية كظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة، حيث تتعرض المرأة المستخدمة لشبكات التواصل الاجتماعي يوميًا للعنف الرقمي بكل أشكاله، فهناك تعليقات سيئة ومحقرة ومهينة، وهنالك أيضًا من تتعرض لرسائل تحمل شتمًا أو تهديدًا صريحًا أو صورًا خادشة للحياء، ويمتد الأمر إلى اختراق الحسابات الشخصية وانتحال الهوية الإلكترونية للحصول على معلومات أو صور محرجة بغرض نشرها أو ابتزاز صاحبتها.

بينما هدفت دراسة[9] (غزال، 2017)، "الجرائم الإلكترونية ضد النساء والفتيات: المخاطر وطرق المواجهة"، إلى بحث مخاطر الجرائم الإلكترونية على النساء والفتيات، ومدى وعيهن تلك المخاطر، وبحثت سياسات وآليات تعامل المؤسسات التعليمية والاجتماعية والقانونية على مستوى الوقاية والحماية والملاحقة القانونية، وتمثلت الأهداف الفرعية للدراسة بالتعرف على: التأثيرات النفسية والاجتماعية التي تقع على النساء والفتيات جراء تعرضهن لأشكال مختلفة من الجرائم الإلكترونية، ودور الأسرة في حماية الفتيات من الاستغلال والاعتداءات الإلكترونية، وكذلك التعرف على كيفية تعامل النساء والفتيات عند تعرضهن للجرائم الإلكترونية. كما هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طرق الوقاية والحماية، وكذلك الملاحقة القانونية لمرتكبي لتلك الجرائم.

وفي تقرير تم نشره من قبل المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة والدراسات الاستراتيجية[10] تم التركيز على هذه القضية من ناحية المفاهيم المتعلقة بالعنف الرقمي، بالإضافة إلى شرح سمات العنف الرقمي وتداعياته على النساء، وسلط الضوء على أبرز مؤشرات انتشار العنف عربيا ومقترحات مواجهته، وبالرغم من أن التقرير حول السياق المصري، إلا أن التأثيرات والمؤشرات المذكورة في التقرير تشابهت مع ما تواجهه النساء العربيات في سياقات مختلفة مثل الأردن واليمن.

---

[7] الزهرة، فاطمة قمقاني. (2023)، العنف ضد المرأة: العنف الرقمي ضد المرأة أنموذجًا، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 11 (03).

[8] وسار، نوال. (2021)، العنف الرقمي ضد المرأة... امتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، جامعة أم البواقي، الجزائر، 07 (01).

[9] غزال، عبد الرازق. (2017)، الجرائم الإلكترونية ضد النساء والفتيات: المخاطر وطرق المواجهة، مؤتمر المرأة والإعلام وتحديات العصر، جامعة النجاح.

[10] المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة. (2023)، العنف الرقمي ضد المرأة: مؤشرات ومقترحات، https://draya-eg.org/2023/01/06/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%89-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9/

وركزت دراسة[11] (عمرو، 2020) على الجانب القانوني للعنف الرقمي، حيث ركز البحث على معرفة هذا العنف ومتابعته من أجل سن القوانين والتشريعات والعقوبات اللازمة للحد منه، وبينت الدراسة كيف أن العنف الرقمي أشد ضررا على النساء من العنف التقليدي.

واعتبرت منصة صوت لدعم حقوق المرأة أن الإنترنت ليس مساحة آمنة للنساء، وذكر التقرير المنشور على المنصة[12] بعنوان "آثار العنف الرقمي على النساء.. الإنترنت ليس آمنًا عليهن" أن للعنف الرقمي آثارًا سلبية كبيرة على النساء، وأشار التقرير إلى إحدى الدراسات التي توضح أن واحدة من كل ثلاث نساء يستخدمن الإنترنت تتعرض للعنف الرقمي، وأن واقعة العنف غالبا ما تنتقل خارج هذا الإطار، وأن موقع فيسبوك له النصيب الأكبر من عدد النساء المتعرضات للعنف مقارنة بباقي المواقع والمنصات الإلكترونية.

تأثيرات العنف الرقمي قد تتفاوت بين الدول بناءً على السياقات السياسية والاجتماعية، وبالرغم من أن الدراسات المذكورة تركز على سياقات عربية مختلفة، إلا أن هناك تشابهًا في تأثير العنف الرقمي على النساء في الدول العربية عمومًا، بما في ذلك اليمن والأردن.

إن الفجوة في الدراسات التي تركز بشكل مباشر على العنف الرقمي ضد النساء في المجال السياسي في الوطن العربي تؤكد الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات المحلية والميدانية، لتسليط الضوء على تلك القضية بشكل أكثر تحديدًا.

أولاً: مظاهر العنف الرقمي ضد النساء في السياسة

على الرغم من أن ظاهرة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية عالمية ولا تقتصر على بلدان محددة، إلا أن البيانات المنتشرة حول حجم هذه الظاهرة قليلة، وخاصة العنف الرقمي، وقد لا نجد بيانات حديثة تتحدث عن حجم ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء في الحياة السياسية؛ إلا أن بعض البيانات المنشورة تكون ذات خصوصية جغرافية، وبعضها غير شاملة، حيث هناك بعض الدراسات التي تشير إلى العنف ضد المرأة في الحياة السياسية؛ فقد أفادت أكثر من 80% من عضوات البرلمان اللواتي أجريت معهنّ مقابلة في إطار دراسة عالمية عام 2016 أن واحدة من كل ثلاث نساء تعرضت للعنف النفسي، وواحدة من كل أربع نساء تعرضت للعنف الاقتصادي، وواحدة من كل خمس نساء تعرضت للعنف الجنسي في سياق عملها في البرلمان[13]، وأظهرت دراسة أجريت[14] عام 2018 من خلال المقابلات أن 40% من الموظفات البرلمانيات تعرضن للعنف الجنسي في العمل، وهي حقيقة دفعت الكثيرات لترك العمل في ميدان السياسة، وأظهرت دراسة عام 2016 أن أكثر من 2000 حالة من حالات العنف الانتخابي في ستة بلدان بين عامي 2006 و2010 أن النساء والرجال يتعرضون للعنف الانتخابي بصورة متفاوتة، حيث تعرضت النساء للإيذاء النفسي ضعف ما تعرض له الرجال[15].

ويشمل العنف الرقمي مظاهر كثيرة وكبيرة، وبشكل خاص العنف الموجه ضد النساء اللواتي يشاركنَ في الحياة السياسية، وهذا العنف يهدف إلى تفويض مشاركتهنّ في الحياة السياسية وتقليل ظهورهنّ، حيث إن

---

[11] عمرو، سجى. (2020)، العنف الرقمي الشكل الحديث للعنف ضد المرأة والحماية القانونية لها، جامعة الموصل، العراق.

[12] منصة صوت. (2024)، آثار العنف الرقمي على النساء.. الإنترنت ليس آمنًا عليهن، تقارير ومقالات.

[13] الأمم المتحدة (2018)، تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، https://digitallibrary.un.org/record/1640483?ln=en&v=pdf

[14] الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (2018)، التحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أوروبا.

[15] هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016)، منع العنف ضد المرأة في الانتخابات، https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2017/11/preventing-violence-against-women-in-elections

العالم أصبح مرتبطًا بمواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير، وذلك لأن العصر الحالي يطلق عليهِ العصر الرقمي، وتعتبر المنصات الإلكترونية أدوات أساسية وفعالة ومستخدمة للتفاعل السياسي.

لكن المنصات الإلكترونية تُستخدم بشكل خاطئ من قبل المستخدمين، وتحمل في طياتها تحديات كبيرة للمستخدمات النساء، لا سيما العاملات في المجال السياسي، فعلى الرغم من أن النساء يستخدمنَ المنصات لإثبات قدراتهنّ ونشر أنشطتهنّ المختلفة وتقديم رؤى وفعاليات مختلفة، إلا أنهنّ يتعرضنَ للعنف السياسي والانتخابي بشكل رقمي، ويتميز هذا النوع من العنف بتعدد مظاهره وأساليبه التي تستهدف النساء بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يعرقل تقدمهنّ ويضعف تأثيرهنّ في الساحة العامة، ومع التزايد المستمر في عدد مستخدمي الإنترنت وإمكانية الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، فإن العنف ضد المرأة على الإنترنت أو العنف الإلكتروني يُعدّ شكلًا متناميًا مِن أشكال العنف ضدها، حيث ينطوي على التحرش والمطاردة والتشهير والابتزاز والتوزيع الخبيث للمواد التشهيرية وغير القانونية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ووفقًا للجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة (2015)، تعرض ما يقرب من ثلاثة أرباع النساء على الإنترنت للعنف الإلكتروني، ومن المرجح أن النساء يتعرضن للتحرش عبر الإنترنت أكثر من الرجال بـ 27 مرة.

وفي الأردن تتعرض النساء المشاركات في الحياة السياسية إلى العديد من مظاهر العنف وبشكل خاص العنف الإلكتروني، وينشط هذا النوع من العنف أثناء الانتخابات، لأن المرشحات أصبحنَ يستخدمنَ مواقع التواصل الاجتماعي كأدوات للدعاية الانتخابية عوضًا عن الأساليب التقليدي للدعاية.

وقد أظهرت دراسة أعدتها جمعية معهد تضامن النساء الأردني[16] عام 2024 أن هناك أنواعًا مختلفة للعنف الانتخابي الذي تعرضت له المرشحات أثناء فترة الدعاية الانتخابية لانتخابات مجلس النواب الأردني الأخير في شهر أيلول 2024، ومن أكثر أنواع العنف الممارس عليهنّ هو العنف اللفظي[17] والتحقير الشخصي، حيث تضمنت التعليقات التي تم رصدها وتحليل مضمونها تحقيرًا وتقليلاً من شأن المرأة من خلال ربطها بأدوار تقليدية محدودة، مثل وصفها بـ"سكرتيرة" أو "خياطة"، هذا النوع من الخطاب يعكس نظرة ضيقة لدور المرأة في الحياة العامة ويقلل من تقدير كفاءتها وقدرتها على المساهمة في الأنشطة السياسية، بالإضافة إلى الاستهانة بدور المرأة في الحياة السياسية وتنميطها ضمن قوالب اجتماعية ضيقة، وحصر المشاركة في المجال السياسي على الذكور فقط.

ورصدت الدراسة أيضًا تشهيرًا وتشكيكًا في كفاءة النساء بالحياة السياسية، حيث إن بعض القوائم الانتخابية التي أعلن عن تشكيلها كانت مؤلفة من 7 سيدات لخوض غمار الانتخابات، إلا أن التعليقات والهجوم عليهنّ على مواقع التواصل الاجتماعي كان كبير جدًا، حيث عكست التشكيك في قدرة المرشحة على أداء الدور السياسي أو تمثيل المجتمع بشكل صحيح، ما يعكس استهانة بمؤهلاتها.

ولا يتوقف العنف الانتخابي الممارس على النساء في المجال الإلكتروني أثناء فترة الدعاية الانتخابية، بل يمتد ليشمل نشاط اللواتي فزنَ في الانتخابات، أثناء أدائهنّ داخل مجلس النواب، حيث إن الكثير من وسائل الصحافة تركز على أدائهنّ وتتعمد إظهارهنّ بمظهر غير لائق وخارج أدوارهنّ السياسية.

أما في اليمن فتعتبر ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء قضية متزايدة في السنوات الأخيرة، خصوصًا مع تزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت المنصة الرئيسية للتفاعل السياسي في البلاد، ومع

[16] جمعية معهد تضامن النساء الأردني. (2024)، العنف الإلكتروني الذي تتعرض له المرشحات للانتخابات النيابية أثناء فترة الدعاية الانتخابية على الفيسبوك، عمان، الأردن.

[17] انظر الملحقات.

أن اليمن يواجه تحديات كبيرة في توثيق ورصد هذه الظواهر بسبب الوضع السياسي المتأزم والصراعات المستمرة، فإن البيانات المتوفرة تشير إلى أن العنف الرقمي ضد النساء في المجال السياسي ليس بالظاهرة النادرة، بل يمتد ليشمل العديد من أشكال العنف التي تهدف إلى الحد من مشاركتهنّ السياسية وتقليص تأثيرهنّ في المجال العام.

العنف الرقمي في اليمن يختلف في شكله ودرجته بناءً على السياق السياسي والاجتماعي، فعلى سبيل المثال، تتعرض النساء اللواتي يشاركنَ في الأنشطة السياسية لعدة مظاهر من العنف الرقمي، منها التشهير، والتحرش الإلكتروني، والتهديدات بالقتل أو العنف الجسدي، إلى جانب نشر صور أو فيديوهات تشهيرية تهدف إلى تدمير سمعة الناشطات.

وبالرغم من توقف العملية الانتخابية في اليمن منذ العام 2006م التي تم فيها إجراء آخر انتخابات رئاسية في البلاد، إلا أن العنف السياسي في اليمن له تاريخ طويل، حيث تواجدت في مجلس النواب عضوة واحدة من أصل 301 عضو، بالإضافة لترؤس النساء ثلاث وزارات فقط من أصل أربع وثلاثين وزارة، حيث تم إقصاء النساء من المشاركة في الحكومات المُشكلة لاحقا بشكل كلي، كما تم إهمال تواجد النساء في طاولات المفاوضات حول عملية السلام في اليمن، وتواجدت بعض النساء في طاولات المفاوضات بشكل رمزي حيث لم تمثل الحاضرات النساء وإنما حضرن كممثلات لأطراف النزاع، ولم يتم إدراج قضايا النساء ضمن أجندة المفاوضات بشكل كلي.

تعتبر منصات التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"تويتر" في اليمن بيئة خصبة لنمو العنف الإلكتروني، حيث يسهل استخدامها لنشر الشائعات، والتشهير، والهجوم اللفظي، ما يعرض النساء لضغوط اجتماعية ونفسية تؤثر بشكل مباشر على مشاركتهنّ في النشاطات السياسية، وفي العديد من الحالات، تكون هذه الهجمات جزءًا من حملة منسقة لإسكات النساء في المجال السياسي، وهو ما ينعكس سلبًا على تمثيلهنّ في طاولات الحوار أو التشكيلات الحكومية القائمة على المحاصصة.

العنف الرقمي في اليمن يترافق أيضًا مع سياق اجتماعي وثقافي يجعل من الصعب على الكثير من النساء التعبير عن آرائهنّ بحرية، فالنمط الثقافي الأبوي الذي يهيمن على المجتمع اليمني يساهم في تكريس صورة نمطية للنساء ككائنات غير مؤهلات للمشاركة في المجال السياسي، ما يجعلهنّ عرضة لمزيد من التهميش والتهديدات من خلال الفضاء الرقمي.

ثانيًا: التحديات الناتجة عن العنف الرقمي للنساء في السياسة

تواجه النساء العاملات في الحياة السياسية كما ذكرت الدراسة سابقًا مظاهر مختلفة من العنف الرقمي الخاص بالمجال السياسي، يمتد ليشمل العنف الانتخابي ضدهنّ، سواء كانت المرأة كمرشحة أم ناخبة، وفي كلتا الحالتين يمارس عليهنّ العنف الرقمي، ولكن تواجه النساء اللواتي يمارس عليهنّ هذا النوع من العنف تحديات كبيرة تصل إلى حد الانسحاب من المشاركة السياسية.

إن حجم التأثير لا يتوقف فقط على الأثر الذي يتركه العنف الرقمي على النساء المشاركات في الحياة السياسية، بل يمتد ليشمل إعاقة تقدم الديمقراطية، والتأثير على المجتمعات بشكل سلبي، وتعزيز الفجوة بين الجنسين، والانسحاب المبكر من الحياة السياسية، بالإضافة إلى إضعاف ثقة النساء في نفوسهنّ، والتأثير على الإيمان بدورهنّ السياسي من قبل المجتمع، وبالتالي تتأثر إرادة الناخبين في مجال الانتخابات والتصويت للنساء.

ويشكل العنف الرقمي في الأردن أحد الأسباب الرئيسية التي تحد من مشاركة النساء في الحياة السياسية، حيث تعكس المؤشرات الإحصائية لمشاركة النساء في هذا المجال ضعفًا واضحًا وفرقًا وفجوة بين الذكور والإناث، فقد تمثل مشاركة النساء في السلك الوزاري[18] 15.4% خلال عام 2024، وبالرغم من ارتفاع نسبة مشاركتهنّ في المجلس التشريعي[19] بنسبة 19.6% عام 2024، إلا أن الكثير من المرشحات خلال هذه الانتخابات تعرضنَ للعنف الانتخابي، ما أدى إلى الحد من نشاطاتهن الانتخابية، وخلال الدعاية الانتخابية، تعرضت إحدى السيدات للكثير من التنمر والتشهير بسبب نشرها للسيرة الذاتية الخاصة بها، والتي تضمنت المهارات الإدارية، وإجازة شهادة ICDL والطباعة، ودورات تدريبية أخرى أدت إلى عنف نفسي عليها، وعلى أسرتها داخل البيت، ما أدى إلى تراجع نشاطها ودعايتها الانتخابية بشكل كبير، كما أثرت حملة التنمر التي تعرضت لها السيدة إلى التأثير على سلوك الناخبين والامتناع عن التصويت لها، وللمرشحات من النساء.

كما يؤدي العنف الرقمي الممارس على النساء إلى الإضرار بسمعتهنّ مثل التشهير ونشر المعلومات المضللة، لتشويه سمعة النساء السياسيات وإضعاف مكانتهن أمام الجمهور، بالإضافة إلى تكريس الصور النمطية التي تحدد دور النساء في السياسة وتدفع نحو إقصائهن من المجال العام.

وفي اليمن، تشكل التحديات الناتجة عن العنف الرقمي ضد النساء في المجال السياسي قضية معقدة، حيث تتداخل مع الأوضاع السياسية والاجتماعية الهشة في البلاد، فبالرغم من غياب انتخابات ديمقراطية منذ عام 2006، تظل النساء في اليمن يواجهن تحديات كبيرة في مشاركتهنّ السياسية، سواء عبر الإنترنت أم في الحياة العامة، فالعنف الرقمي في هذا السياق يعكس التحديات السياسية والاجتماعية، ويؤثر سلبًا على مشاركة النساء في المجال السياسي وبناء السلام.

أحد أبرز التحديات التي تواجه النساء في اليمن هو تأثير العنف الرقمي على سمعتهنّ ووجودهنّ السياسي، حيث تتعرض النساء الناشطات سياسياً لموجات من التشهير والتحرش الإلكتروني والتهديدات، ما يعرقل تقدمهنّ ويمنعهنّ من المشاركة الفعالة في الحوارات السياسية وأنشطة بناء السلام، وتُعتبر المنصات الرقمية مثل "فيسبوك" و"تويتر" بيئة خصبة لهذه الأنواع من الهجمات، حيث تُستخدم هذه المنصات لنشر الشائعات والتشهير بالناشطات، ما يزيد من تحدياتهنّ في الحفاظ على سمعة لائقة أمام الجمهور.

التهديدات والتحرش عبر الإنترنت تؤدي إلى شعور النساء بالعزلة والخوف من الملاحقة، ما يشجعهنّ على الانسحاب المبكر من النشاط السياسي، كما أن هذه التهديدات تترافق مع صور نمطية ثقافية تروج لفكرة أن النساء لا يملكن القدرة على المشاركة الفعّالة في السياسة، ما يزيد من إقصائهنّ من المجال العام.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز هذه الأنواع من العنف الرقمي الفجوة بين الجنسين في السياسة، حيث تسهم في تعزيز فكرة أن الرجال هم الأقدر على قيادة البلاد وتشكيل حكومات قادرة على التعامل مع التحديات السياسية والاجتماعية، خصوصا في ظل الحرب المستمرة، وتؤدي هذه التحديات إلى تقليل الفرص المتاحة للنساء في اليمن للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ما يضعف تأثيرهنّ في عمليات صنع القرار، ويعزز من التهميش الاجتماعي والسياسي للمرأة.

ساهم العنف الإلكتروني بإضعاف ثقة المجتمع بالمرأة اليمنية وثقته بقدرتها على النجاح في مواقع صنع القرار، وتزيد الهجمات الممنهجة على النساء في مواقع صنع القرار من إضعاف هذه الثقة وعدم دعم نساء

[18] دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (2024)، مؤشرات جندرية، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: إحصاءات السلك الوزاري.

[19] دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. (2024)، مؤشرات جندرية، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: إحصاءات المجلس التشريعي.

أخريات في المستقبل، وبسبب الحرب تعتمد مشاركة النساء السياسية على المحاصصة حيث يقوم كل حزب سياسي بترشيح الأشخاص الممثلين له في المفاوضات ومحادثات السلام وعادة لا يتم الدفع بالنساء، فهذه الهجمات الرقمية الممنهجة لا تقتصر فقط على تقليص تأثير النساء في المجال السياسي، بل تؤدي إلى تعزيز صورة نمطية سلبية قد تمنع النساء من المشاركة مستقبلاً.

أخيراً، تساهم هذه العوامل في إضعاف ثقة النساء في قدرتهنّ على إحداث تغيير حقيقي، وتؤثر سلبًا على مشاركتهنّ في المستقبل السياسي، سواء عبر التصويت أم الترشح للمناصب العامة.

ثالثًا: دور السياسات والتشريعات في التصدي للعنف الرقمي

تلعب السياسات والتشريعات دورًا حيويًا في التصدي للعنف الرقمي، لا سيما العنف الذي يستهدف النساء في المجال السياسي، من خلال وضع أطر قانونية وتنظيمية فعّالة، فيمكن للمجتمعات حماية حقوق النساء وضمان بيئة رقمية آمنة تشجع على المشاركة الفاعلة.

وشهدت التشريعات الأردنية تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة لحماية النساء من العنف بشكل عام، بما في ذلك العنف الرقمي، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات تتطلب المزيد من العمل لضمان حماية شاملة وفعالة، حيث إن الإطار القانوني لحماية النساء من العنف في الأردن يشمل ما يلي:

- قانون الحماية من العنف الأسري (رقم 15 لسنة 2017): إذ يهدف هذا القانون إلى حماية الأسرة من جميع أشكال العنف، ويوفر إجراءات لتقديم الشكاوى وتأمين الحماية للضحايا، وينص على إنشاء دور إيواء للضحايا وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، وعلى الرغم من ذلك يركز القانون على العنف داخل الأسرة، ويحتاج إلى توسيع نطاقه ليشمل العنف الرقمي بشكل واضح.
- قانون العقوبات الأردني (رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته): يجرّم الاعتداء الجسدي، والتحرش الجنسي، والتهديد، وقد تم تعديل بعض نصوص القانون لتشديد العقوبات على الجرائم المتعلقة بالنساء، مثل إلغاء المادة التي تتيح إسقاط العقوبة عن المغتصب إذا تزوج الضحية، وغيرها من التعديلات، إلا أن القانون لا يتعامل بشكل محدد مع العنف الرقمي ضد النساء، ما يترك فجوة قانونية غير معالجة.
- قانون الجرائم الإلكترونية (رقم 17 لسنة 2023): تم توسيع تعريف الجرائم الإلكترونية لتشمل جميع أنواع الجرائم التي تتم عبر الإنترنت باستخدام وسائل التكنولوجيا، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية على الشبكات والمواقع، والاحتيال الإلكتروني، والتشهير الإلكتروني، ويعالج العنف الرقمي لكن بشكل غير مباشر ضد النساء من خلال معاقبة الجرائم الإلكترونية التي تكون ضحاياها النساء، وهذا القانون يوفر أدوات قانونية للتعامل مع التحرش الرقمي، والابتزاز، والتشهير، وانتهاك الخصوصية، ما يعتبر خطوة هامة في حماية النساء من العنف الرقمي، ولكن لا يزال هناك حاجة لمزيد من التخصيص في التشريعات لضمان حماية النساء من جميع أشكال العنف الرقمي، وبشكل خاص النساء العاملات والمشاركات في الحياة السياسية.

أما في اليمن، فلا توجد تشريعات محددة أو شاملة تعالج العنف الرقمي ضد النساء بشكل خاص، ومع ذلك، فناك بعض القوانين التي تلامس جوانب من هذه القضية أو يمكن تطبيقها لحماية النساء من العنف الإلكتروني:

1. قانون الجرائم الإلكترونية (2011): يعد هذا القانون هو التشريع الأساسي الذي يتناول الجرائم الإلكترونية في اليمن، ولكنه لا يركز بشكل خاص على العنف ضد النساء فقط، ولكن يشمل بعض

الجرائم التي يمكن استخدامها لملاحقة المعتدين الذين يقومون بالتحرش الإلكتروني أو التشهير أو الابتزاز عبر الإنترنت، ويجرم القانون اختراق الحسابات الشخصية والتشهير، وهو ما يمكن أن يستخدم في مواجهة بعض أشكال العنف الرقمي ضد النساء.

2. قانون العقوبات اليمني (1994): يجرم هذا القانون عدة أشكال من العنف ضد المرأة في سياق الحياة العامة، مثل العنف الجسدي والجنسي. في بعض الحالات، يمكن استخدامه لملاحقة جرائم العنف الإلكتروني إذا كانت تشمل التهديدات بالقتل أو التشهير أو الابتزاز.
3. دستور الجمهورية اليمنية (1990): ينص الدستور على مبدأ المساواة بين المواطنين، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، ورغم أن الدستور لا يتناول العنف الرقمي بشكل محدد، فإن هذه المبادئ العامة قد تساهم في حماية النساء عند المطالبة بحقوقهن.
4. القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان: اليمن طرف في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والتي تتطلب من الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لحماية النساء من العنف، بما في ذلك العنف الرقمي، ورغم أن اليمن يواجه تحديات في تنفيذ هذه الاتفاقيات بسبب الوضع السياسي، إلا أنها تشكل أساسًا قانونيًا يمكن الاستناد إليه.

آخر تعديل رئيسي على القوانين في اليمن كان في عام 2011، عندما تم إقرار قانون الجرائم الإلكترونية، وبالرغم من أن هذا القانون كان خطوة مهمة في التعامل مع الجرائم التي تحدث عبر الإنترنت، لكنه لم يكن مخصصًا فقط لحماية النساء من العنف الرقمي.

يواجه اليمن تحديات في إصدار قوانين جديدة بسبب توقف عمل مجلس النواب، فمجلس النواب الحالي تم انتخابه في عام 2003م، وبحسب القانون فإن الفترة الشرعية للمجلس هي أربع سنوات، ولكن تم تمديد فترة انتخابه بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة سابقا، ومن ثم بدأت الحرب التي منعت بشكل كلي إعادة انتخاب المجلس خصوصا في ظل انقسام السلطة بين الحكومة الشرعية المعترف بها وحكومة أنصار الله في الشمال، غادر كثير من أعضاء مجلس النواب وتوفي البعض منهم بالإضافة إلى انقسام المتبقين بين السلطتين، ما يحول دون إقرار قانون جديد لعدم استيفاء نصاب المصوتين عليه من الأعضاء.

بالرغم من توقف الدور المناط بمجلس النواب اليمني، فقد صدرت بعض القرارات في السنوات الماضية استجابة للوضع السياسي والاجتماعي المتغير في البلاد، مثل قرار النائب العام باستحداث وحدة مكافحة الابتزاز الإلكتروني.

بالإضافة إلى ضعف التشريعات في اليمن، هناك تحديات كبيرة في تنفيذ القوانين بشكل فعال، خصوصًا في ظل الوضع السياسي والصراعات المستمرة، وهذا يعني أن حماية النساء من العنف الرقمي ما زالت بحاجة إلى تطوير تشريعات أكثر تحديدًا وضمان تنفيذها بشكل فعّال.

الخاتمة وأبرز النتائج

يشكل العنف الرقمي ضد النساء في السياسة أحد التحديات الكبرى في العصر الحديث، حيث يؤدي إلى تأثيرات سلبية عميقة على المشاركة السياسية للنساء وحقوقهن الرقمية، ومع تزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحملات الانتخابية والأنشطة السياسية، أصبحت النساء أكثر عرضة لأنواع مختلفة من العنف الرقمي مثل التحرش، والابتزاز، والتشهير، وانتهاك الخصوصية.

1. تزايد العنف الرقمي ضد النساء في السياسة:

تشير الدراسات إلى أن النساء في السياسة يتعرضن بشكل متزايد لأنواع مختلفة من العنف الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي، ما يؤثر سلبًا على مشاركتهن في المجال السياسي.

2. أثر العنف الرقمي على سلوك الناخبين:

يساهم العنف الرقمي في التأثير على صورة النساء في الانتخابات ويحد من قدرتهن على التفاعل بحرية مع الناخبين والمجتمع، ما يؤثر على فرصهن في الفوز والمشاركة السياسية الفعالة.

3. تحديات في تنفيذ التشريعات الحالية ونقصها:

رغم وجود قانون الجرائم الإلكترونية، إلا أن هناك صعوبة في تطبيقه بشكل فعال على العنف الرقمي ضد النساء، نظرًا للنقص في الوعي القانوني والتقني لدى بعض الجهات المختصة.

4. الحاجة إلى تعزيز السياسات الوقائية:

من الضروري العمل على تطوير سياسات توعوية وقائية تستهدف حماية النساء من العنف الرقمي، وتشمل توعية المجتمع بأهمية احترام حقوق النساء الرقمية وتشجيعهن على الإبلاغ عن الحوادث الرقمية.

5. دور التشريعات في حماية النساء:

على الرغم من أن التشريعات تقدم حماية قانونية للنساء ضد بعض أشكال العنف الرقمي، إلا أن هناك حاجة لتطوير نصوص تشريعية أكثر تخصصًا في معالجة العنف الرقمي ضد النساء في المجال السياسي، وتوفير أدوات قانونية لردع الجناة.

6. تأثير الوضع السياسي على حماية النساء:

الاضطراب السياسي والتمزق الاجتماعي في اليمن أسهم بشكل كبير في تفاقم مشكلة العنف الرقمي ضد النساء، والتحديات السياسية المستمرة، بما في ذلك الحرب والانقسامات بين الحكومة الشرعية وحكومة أنصار الله، ما يجعل من الصعب وضع آليات فعالة لمكافحة العنف الرقمي ضد النساء في المجال السياسي، إضافة إلى أن عدم وجود استقرار سياسي يعيق قدرة الدولة على تطبيق تشريعات فعالة لحماية النساء من هذا النوع من العنف.

التوصيات

1. تطوير التشريعات وتحديثها:

من الضروري مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية بشكل دوري وتحديثه لتضمين أحكام قانونية خاصة بمواجهة جميع أشكال العنف الرقمي ضد النساء في السياسة، مع التركيز على التحرش الرقمي، والابتزاز، والتشهير، وانتهاك الخصوصية، كما يجب توفير نصوص قانونية تضمن حماية النساء المرشحات للانتخابات من الهجمات الرقمية المستهدفة.

2. تعزيز آليات الإبلاغ والحماية:

تطوير منصات آمنة وفعّالة للإبلاغ عن العنف الرقمي ضد النساء، مع ضمان سرية البيانات وحماية الهوية، ويجب أن تتوافر آليات قانونية واضحة لتمكين النساء من تقديم شكاوى تتعلق بالعنف الرقمي بسهولة، وتوفير دعم قانوني وصحي للضحايا.

3. رفع مستوى الوعي الاجتماعي والتوعوي:

من المهم زيادة التوعية المجتمعية حول العنف الرقمي وأثره على حياة النساء، خاصة في المجالات السياسية، فينبغي أن تركز حملات التوعية على حقوق النساء الرقمية وكيفية حماية أنفسهن من الهجمات الرقمية. إضافة إلى ذلك، يجب تدريب النساء على كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل آمن في حياتهن اليومية.

4. تحسين التدريب على الأمن الرقمي:

تنظيم برامج تدريبية للمواطنين، وخاصة النساء والناشطات السياسيات، حول الأمن الرقمي وكيفية التعامل مع المخاطر على الإنترنت، ويشمل ذلك التدريب على حماية الخصوصية الرقمية وتعلم كيفية إدارة الحسابات الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي بشكل آمن.

5. تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والمجتمعي:

يجب تعزيز التعاون بين السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق استجابة متكاملة للتصدي للعنف الرقمي ضد النساء، حيث يمكن للمنظمات المجتمعية أن تلعب دورًا في توفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتضررات من العنف الرقمي، خصوصا في الدول المتأثرة من النزاعات مثل اليمن، حيث يلعب المجتمع المدني دورًا بارزًا في حماية النساء في ظل ضعف الدولة.

6. تشجيع التقارير والدراسات حول العنف الرقمي:

دعم إجراء دراسات وبحوث مستمرة حول انتشار العنف الرقمي ضد النساء، خاصة في السياقات السياسية، كما يمكن لهذه الدراسات أن توفر بيانات قيمة تسهم في تطوير السياسات ومتابعة مدى فاعلية التشريعات في الحد من العنف الرقمي.

7. تنفيذ برامج دعم للنساء في السياسة:

إطلاق برامج دعم خاصة للنساء في المجال السياسي، مثل التدريب على التعامل مع الهجمات الرقمية والتوجيه الإعلامي، بالإضافة إلى خلق بيئة آمنة تشجع النساء على المشاركة السياسية دون الخوف من الهجمات الرقمية.

8. مراقبة تنفيذ القوانين:

تعزيز مراقبة تنفيذ القوانين المتعلقة بالعنف الرقمي من خلال آليات رقابة فعالة، كما يجب التأكد من أن هذه القوانين تُطبق على أرض الواقع بشكل عملي، مع متابعة قضايا العنف الرقمي بشكل مستمر لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب.

الملاحق

صورة رقم 1: تعبر عن التنمر على إحدى المرشحات للانتخابات النيابية الأردنية عام 2024

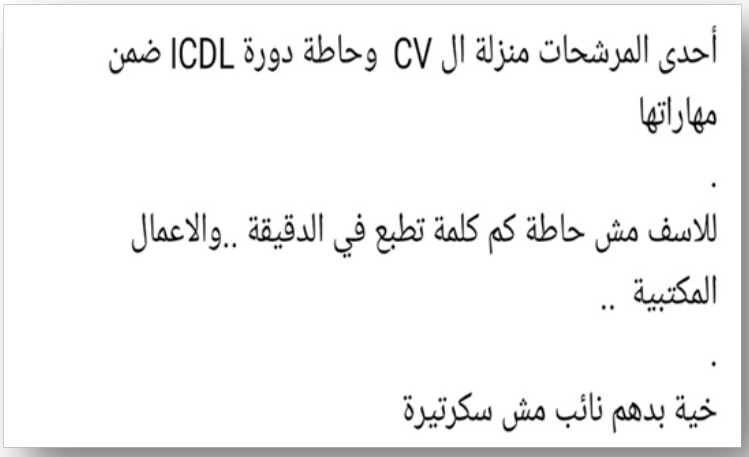

صورة رقم 2: تعبر عن التعليقات على المنشور في صورة رقم 1

صورة رقم 3: تعبر عن حملة التشويه التي تعرضت لها القائمة التي ترشحت فيها 7 سيدات للانتخابات النيابية الأردنية خلال عام 2024

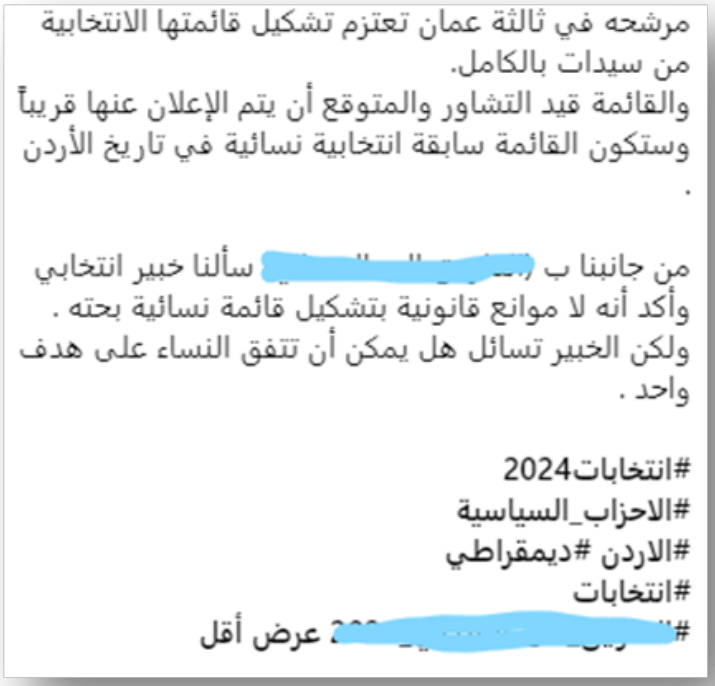
مرشحه في ثالثة عمان تعتزم تشكيل قائمتها الانتخابية من سيدات بالكامل.
والقائمة قيد التشاور والمتوقع أن يتم الإعلان عنها قريباً وستكون القائمة سابقة انتخابية نسائية في تاريخ الأردن .

من جانبنا ب [redacted] سألنا خبير انتخابي وأكد أنه لا موانع قانونية بتشكيل قائمة نسائية بحته . ولكن الخبير تسائل هل يمكن أن تتفق النساء على هدف واحد .

#انتخابات2024
#الاحزاب_السياسية
#الاردن #ديمقراطي
#انتخابات
[redacted] عرض أقل